كما تقديره ثابت يجوز ان يقدر ابتداء منصوبا ومعدوم
ولانه اذ ذاك يكون حذف الخبر جايزا لا واجبا لان قايما
ح يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون
الحال سادة مسد الخبر فلم يلزم حذفه وانما يجب
حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت الحال مسده ولان الحال
اذ ذاك عوض من الخبر بدليل ان العرب لم تجمع بينهما ولا
تحذف خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال المناسبة
التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال ولان
الحال هي صاحبها كما ان الخبر المفرد هو المبتدا او الحال
مقيدة كما ان الخبر كذلك فعلم من عدم اجتماعهما قصد
العوضية ولا تتصور العوضية الا على قول من قدر
الخبر قبل الحال وذهب البصريون والاخفش وهو
الصحيح الى تقديره قبل قايما ثم اختلفوا في كيفيته
فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قايما وهذا
لا يخلو اما ان يجعل المصدر الثاني وهو ضربه
مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف
فيصير كانه قال ضربي زيدا ضربيه قايما فاما
ان يفهم من نفس الخبر عين المفهوم من المبتدا
فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربته المطلق
مثل ضربته قايما ومعنى هو المعنى المفهوم وان جعل
المصدر مضافا الى فاعله صار المفهوم منه غير
المطلوب من الكلام كما مر وقال البصريون وهو
الصحيح تقديره اذ كان قايما ان اردت الماضي او اذا
كان قايما ان اردت المستقبل لان معنى ضربي زيدا
قايما وهذا لا يستقيم الا على مذهب البصريين لان العامل
يتقدم

يتقدم بمعموله فلذا جعل الحال من تمام المبتدا يكون الانباء
بان ضربي مقيدا بالقيام وذا لا ينبغي ان يقع الضرب في غير حال
القيام واذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيدا هذا
الذي لم يتقيد بحال كان اذا كان قايما فلو قدر وقوع ضربي
في غير حال القيام لكان منافيا للاخبار اذ من المحال وقوع
غير المقيد بالحال في زمان وتخلف منه عن الزمان اذا
اريد به الحقيقة وان قد علمت اقوال العلما وادلتهم وردها
والصحيح من ذلك وهمته فلنختم الكتاب بفوايد لا بد من
التعرض لها الاولى انما قدرنا الخبر ظرفا دون غيره لان تقديره
مجاز وتوسع والظروف احمل لذلك من غيرها الثانية انما
قدر ظرف الزمان دون المكان لان الحال عوض من نوعي ظرف
الزمان انسب منها لظرف المكان لانها توقيت للفعل من
جهة المعنى كما ان الزمان توقيت الفعل ولان المبتدا هنا
حدث وظرف الزمان مختص بالاخبار به عن الحدث دون
الجثة فهو اخص من ظرف الزمان الثالثة انما قدرت اذ
واذا دون غيرهما لاستغراق اذ الماضي واذا المستقبل
قاله ابن عمرون الرابعة انما قدر بعد الظرف فعل وكان
كان التامة ولم يقدر نصب قايم على الخبر لكان لان الظرف
الظرف لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها ايضا
من عامل والاصل في العمل الفعل وقدرت كان التامة
لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم
يقدر في قايم الخبرية للزومه التنكير واجاز الفرا
نصبه على خبر كان ورد بدخول عليه ولا يلتفت الى
من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة

Copyright © King Saud University